

**مؤتمر صحافي لوزير الأشغال العامة والنقل حول شؤون المطار**

## زعيتر: سأحتكم إلى الرأي العام والشعب اللبناني

عقد وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر مؤتمراً صحافياً تناول فيه شؤون المطار من مواقف السيارات إلى تاكسي المطار وتكليف الموظفين، موضحاً أنّ «كل ما يقال عن هذه المواضيع هو تضليل واقتراء وتشويه للوقائع».

وقال: «لم تألف يوماً هذا الجفاء بين بعض وسائل الإعلام والحقائق والوقائع. وعندما طُفح الكيل بالتضليل والاقتراء وتشويه الوقائع بعبارات فضيحة، وفضانج، ووزير الإشغال غازي زعيتر يقبل ويعين على هواء، وتعيين من يعملون لمصالحهم الخاصة، وإلى ما هنالك من الكلام غير المسؤول الذي يتم عن أهداف سياسية شخصية ومصالح خاصة، سيكون ردي اليوم بالوقائع المستندة إلى الوثائق والقانون، وسأحتكم إلى الرأي العام والشعب اللبناني ليكون هو الحكم بيني وبينهم».

وأكد أنه «أول من قام بطلب استشارة مجلس شوري الدولة في شأن القرارات التنظيمية المنوي إصدارها، التزاماً مني بالأحكام القانونية المرعية الإجراء في هذا الخصوص». وأشار زعيتر إلى «عندما جرت المزايدة لاستثمار وإشغال المطامع في مطار بيروت الدولي، أخذت رأي مجلس شوري الدولة وصادق على دفتر الشروط، عندما ذهبتا إلى إدارة المناقصات، وعلى أساسه تمّ ذلك. بعدها تمت مراجعة أحد أصحاب المصالح لإبطال هذه المزايدة، ومن المؤسف أنّ القضاء الذي صادق على المزايدة هو من أبطلها».

أما في ما يتعلق بمزايدة المواقف في المطار، أشار زعيتر إلى أنه «بتاريخ 2016/5/20 وجه رئيس إدارة المناقصات كتاباً إلى وزير الأشغال العامة خلص فيه إلى أنّ عنصر المنافسة لم يكن متوافراً في تلك الجلسة، وأنّ إجراء المزايدة قد خالفت قواعد المنافسة التي تحكم الصفقات العمومية، وهي مشوية بعبور جوهريّة لا يمكن التغاضي عنها. وعدا عن هذه العيوب بقيت شركة واحدة، ما يعني قانوناً إلغاء المزايدة وإعادتها من جديد، والإدارة

#### في ظل الظروف التي نعيشها وبسبب الشواغر في الوظائف وعدم التوظيف تقوم الوزارة بإصدار قرارات تكليف للموظفين لمتابعة العمل

المعنية بذلك من هي قزرت، وبالرغم من كلّ العيوب الكثيرة التي شابته القرار الصادر عن قاضي العجلة بتاريخ 2016/7/2، إنّ لجهة الاختصاص أو لجهة الوقائع غير الصحيحة وغير النابتة التي استند عليها أو لجهة بقائه بأكثر مما هو مطلوب».

وأسف «لأنّ ملفاً أمام القضاء يتم التكلّم به في الإعلام قبل بت أي قرار، عندها رددنا بشكل مفصل وقانوني على قرار العجلة الذي صدر. إنّ كان لجهة الاختصاص أو لجهة الوقائع غير الصحيحة وغير النابتة التي استند إليها، وبالرغم من كل ذلك قام مجلس الشوري بتصديقه بعدما أعطى أحد قضاته رأياً مسبقاً أمام إحدى الوسائل الإعلامية، وقد أضحت المعاملة برمتها بيد ديوان المحاسبة، إذ إنّ الإبراء في مكان ما تتمتع بسيطرة استنساب واسعة في القضايا التي لها طابع فني وتقني، وتخرج بالتالي عن رقابة القاضي الإداري، وفي مكان آخر لا تتمتع تلك الإدارة بسطة استنساب في القضايا عينها، وتخضع بالتالي لرقابة القاضي الإداري».

وأشار زعيتر إلى أنّ «وزارة الأشغال وكل الوزارات المعنية بالشأن العام في الدولة اللبنانية حالياً، وفي ظل الظروف التي نعيشها وبسبب الشواغر في الوظائف وعدم التوظيف، تقوم بإصدار قرارات تكليف للموظفين لمعالجة العمل، علماً أنّي أرسلت الحكومة كتب منذ عام 2014، وأكدت هذه المرسلات عام 2016 لتعيين موظفين جدد، إن كان في المطار أو في الإدارات الأخرى والمديريات العامة».

وأكد «أننا إذا لم نفعل ذلك فإنّ الإبراء ستشل، وهذا الأمر غير مقبول عند أحد في ظل الظروف الراهنة».

أما بالنسبة إلى تاكسي المطار، فأشار زعيتر إلى أنه «تمّ تنظيمه بشكل سليم ومرجح جداً، وقبل اتخاذ هذا القرار كانت الفوضى قائمة إنما الإجراءات التي اتخذناها كانت من أجل سلامة أصحاب السيارات والمسافرين والسلامة العامة لأمن المطار، لتقديم أفضل الخدمات التي تليق بمطار بيروت الدولي. ولم يتم استثناء أحد من عمل تاكسي المطار، بل كل ما قمنا به هو تنظيم لعمل هذا التاكسي وللعاملين في لجهة طلب التزام تسعيرة موحدة مع وضع العدادات وتوحيد اللون واللباس، إن القرار جاء لإختيارات أمنية وحفاظاً على سلامة المطار والمسافرين، والقرار الذي صدر لم يستثن أحداً من دخول المطار، وكذلك السيارات المرخص لها بقيت كما هي دون استثناء أحد».

وتناول وزير الأشغال موضوع الأسعار في مطاعم وكافيتريات المطار وما أثير من كلام حوله، وقال: «أنا عم دفتر الشروط الذي صار التزيم على أساسه، ويتوجب على المستثمر التقيّد به، وسأرسل كتاباً إلى المديرية العامة للطيران المدني لإرسال كتاب

## البناء

إلى الشركة المستمرة حتى تتقيد بهذه التسعيرة المطلوبة، وعلى المستثمر أن يضع لائحة مفصلة في مكان واضح بأسعار الأطعمة والمشروبات التي يقدمها في المطاعم والكافيتريات. لذلك وجبنا إلى الإدارة بصورة عاجلة كتاباً لطلب التقيد بهذه الشروط حفاظاً على حسن سير العمل، وبالتالي فإنّ حقوق المسافرين مؤمنة من هذه الناحية، وعلى السلطات الرقابية والإدارة حسن المتابعة وفقاً للأصول، وسنعمل على متابعة المقصرين في هذا الخصوص ومعاقبتهم».

وتمنّى على الجميع «نشر الوقائع بحقيقتها ونقلها إلى الرأي العام بالطريقة الصحيحة، وأي تقصير مني فلأحاسب عليه». وأكد «تعزيز الشركة الوطنية وضرورة تعدّد الشركات الوطنية التي تستطيع القيام بما يلزم، وبسبب الأجواء المفتوحة هناك عدد كبير من الشركات العربية والأجنبية تطلب الاستثمار، مشيراً إلى أنّ «أي شركة تريد ذلك عليها التزام شروط الترخيص والمتابعة الدورية من الناحيتين الفنية والتقنية للطائرة والطيارين، وفي حال عدم استيفاء الشروط يسحب منها الترخيص لأن ذلك يعني بالسلامة العامة».

وختم زعيتر: «إنّ مزايدة مواقف المطار ينتهي العقد بها في شهر حزيران 2016، وكان علينا تحضير المزايدة، وتقدّمنا بدفتر الشروط لإدارة المناقصات، ودعت الإدارة إلى المناقصة، وبعد ذلك أرسلني المدير العام لإدارة المناقصات بالخلل وعدم التنافس، ومن أصل 5 شركات بقيت شركتان، واحدة لم تستوف الشروط الكاملة ولا خبرة لها، عندها بقيت شركة واحدة، لذلك تمت إعادة المزايدة من جديد بعد وضع مقترحات وشروط أخرى من إدارة المناقصات، وهذا ما حصل، وتقدّمت الشركات. وعند فُض العروض فازت شركة الخرافي وتمّ رفع المبلغ من مليار و800 ألف ليصبح سبعة مليارات تقريبا بدل الاستثمار، والملف أصبح الآن أمام ديوان المحاسبة».

#### لم يتم استثناء أحد من عمل تاكسي المطار وكل ما قمنا به هو تنظيم عمل هذا التاكسي لجهة طلب التزام تسعيرة موحدة

التي أزلت الحدّ الأدنى للأجور وتركت أمر تحديده إلى قدرات الوضع الاقتصادي، وبالتالي تحديد غلاء المعيشة حسب العرض والطلب. وأشار زمكحل إلى «أننا منذ نحو خمس سنوات نعاني من مضاربة الشركات الغير لبنانية والغير شرعية التي استقرت في لبنان، بالإضافة إلى المنافسة على مستوى العمالة»، مبدياً تخوفه من «أنّ زيادة الأجور قد تدفع إلى الاستغناء عن العمال اللبنانيين واستبدالهم».

وإذ رفض أي استبدال للعمال والموظفين اللبنانيين، سأل زمكحل: «هل هناك قدرة على ضبط الوضع»؟ وأكد «أنّ رجال الأعمال اللبنانيين هم دائما إلى جانب العامل اللبناني لكثهم لا يستطيعون أن يمارسوا أي ضغط لضبط الوضع وحدهم». وذكر زمكحل بأنه «وفق قانون العمل الصادر في العام 1943، فإن الحد الأدنى مرتبط بالشؤون، وبالتالي فإنّ أي زيادة يجب أن تشمل كل المعاشات وليس فقط الحدّ الأدنى. وبالتالي الاستثمار بالأجور وفق والشروط يحوّل العمل الاقتصادي من الديمقراطية الحر إلى النظام الشيوعي أو الاشتراكي حيث تُعطى الزيادات لجميع الموظفين بنفس النسبة عوضاً عن الاستناد إلى العطاء والخبرة والمهارة».

ورأى «أنّ الوقت قد حان لتحريم وإلغاء اليوم لدينه الإعمانية والقدرة لتعطية أي زيادة على رواتب موظفيه، علماً أنه يعاني من عجز كبير وغياب موازنة منذ أكثر من عشر سنوات»؛ وختم: «من هنا، لا بدّ من النظر إلى أي مشروع بصورة إجمالية وواسعة والتريث والعمل بهدوء ومسؤولية».

## أهالي كفرحزير يوقفون شاحنات تابعة لمصانع إسمنت شكا

أوقف عدد من أهالي كفرحزير قضاء الكورة، شاحنات تابعة لمصانع إسمنت شكا تنقل التراب من المقالع في منطقة المجديل، لساعات قبل ظهر أمس، «احتجاجاً على ما تقوم به هذه الشركات من ارتكابات في حق أهالي كفرحزير وقضاء الكورة». وقد تجمعت أكثر من 70 شاحنة حملة كمية كبيرة من الصخور والتراب الأبيض بالقرب من مقالع منطقة المجديل في بلدة كفرحزير.

وأعلنت لجنة كفرحزير البيئية أنّ «هذه المقالع العشوائية مخالفة لجميع القوانين والمراسيم تشكل تهديداً لصحة الناس في الكورة وتندثر بتحويل منطقة الكورة الخضراء إلى صحراء، موضحة أنّ «شركات إسمنت شكا قد منعت من الحفر في عدد من القرى المجاورة فتحوّلت جميع الكليات إلى كفرحزير».

## ارتياح في شبعا لقرار فتح مستشفى خليفة بن زايد

لقي قرار فتح مستشفى خليفة بن زايد في الأول من أيلول المقبل، ارتياحاً في بلدة شبعا ومحيطها بعد معالجة قضيته العالقة منذ سنوات.

وأفضت الاتصالات إلى توافق وتوقيع اتفاق يضع المستشفى حيز العمل بعد أسابيع قليلة، علماً أنه مجهز كلياً ويستوعب خمسة وأربعين مريضاً، وتشتمل أقسامه العمليات والولادة وغسل الكلى وغيرها.

وعلق رئيس البلدية محمد صعب إيجاباً على القرار، مشيراً إلى أنّ «أبناء بلدة شبعا الذين يعدون نحو أربعين ألف نسمة وأبناء القرى المجاورة ارتاحوا إلى هذا القرار المهم والوجوهي، إذ إنّ أقرب مركز طبي في حاصبيا ومرجعيون، وبالتالي كانت معاناة المواطنين كبيرة في السنوات الماضية».

## جلسة نقاش في معهد البحوث عن الالتزام الصناعي البيئي

## الحاج حسن: لتفادي التلوث بدل الاكتفاء بمعالجة آثاره

## المشوق: لترشيد استهلاك الموارد الطبيعية



الحاج حسن يتوسط المشوق والغرن

عقدت وترآتها الصناعة والبيئة ومعهد البحوث الصناعية جلسة نقاش عن الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية المصنفة فئة أولى، برعاية وزيرى الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن والبيئة محمد المشوق وحضورهما مع المدير العام لمعهد البحوث الصناعية الدكتور بسام الغرن وموظفين من الوزارتين والمعهد وخبراء بيئيين وصناعيين.

##### الغرن

بداية، ألقى الغرن كلمة ترحيب أشار فيها إلى «دور المعهد على صعيد توفير التوازن البيئي والصناعي في لبنان وإعطاء الاستشارات الفنية والتقنية والدراسات العملية للصناعيين والتي تمهّد السبل لتفادي الوقوع في المشاكل وتحسينها قبل حدوثها قدر المستطاع». وشدد على «أهمية التزام الإنتاج الوقائي والمتابعة عبر الإنتاج النظيف والمستدام»، مؤكداً أنّ «الصناعة غير ملوثة بمقدار ما هناك صناعيون ملوثون ولا يلتزمون المعايير البيئية»، مشدداً «العمل والتواصل معهم من أجل مساعدتهم على التزام المعايير البيئية».

ثمّ قدم كل من رئيس مصلحة التراخيص في وزارة الصناعة المهندس علي شحيمي ومدير مشروع مكافحة التلوث البيئي في وزارة البيئة المهندس مروان رزق الله عرضاً عن الموضوع.

##### الحاج حسن

وقال الحاج حسن: «ما لا شك فيه أنّ مسألة البيئة والضغوط التي تتعرض لها في لبنان والعالم هي قضية الساعة. وهي قضية ضاغطة على الواقع اللبناني، والتشوه البيئي في لبنان هو حقيقة وليس وهماً، لكنه لا يتعلق بالمقاع الصناعي فقط، بل يشمل النقل والزراعة والسياحة والبناء والإعمار والصرف الصحي والنفايات وغيرها من الأنشطة الناجمة عن النشاط الإنساني. وتشكل الصناعة جزءاً مهماً من التلوث لكنها ليست المسبب الوحيد له. وإنّ الصناعات المصنفة فئة أولى هي التي تحتاج إلى العناية الأكبر لمراعاة الشروط البيئية، وإن للصناعيين مصلحة أكيدة في تغيير الصورة النمطية المرتبطة بهذه القطاعات. وهناك قوانين ومراسيم ومعايير واضحة من أجل تحديد طريقة الالتزام البيئية، وعلى الصناعيين التزامها، ألقه داخل المصنع، وفي حال عدم توافر البنى التحتية المطلوب من الدولة تأمينها فإنّ مسؤوليّة تدّ تقع حينها على عاتق الصناعي. لذلك أدعو الصناعيين إلى الالتزام الطوعي لهذه المعايير لأنّ مصطلحهم الاقتصادي والإنمائية والاجتماعية تقتضي ذلك، وعلى الصناعيين الإقتناع بذلك ليستمر القطاع الصناعي ناشطاً ومساهماً في الحركة الاقتصادية وفي تحقيق النمو الاقتصادي المرجو. وعلى الصناعي العمل الخبيث في أجل الحصول على شهادة الالتزام البيئي، فنصيب حجتهم في المواجهة أقوى. وفي النهاية، لا بد أنّ يتركز العمل على تغيير المفهوم السائد، وعدم الاكتفاء بمعالجة الآثار الناجمة عن التلوث فقط، بل استباق الأمور ومنع حصول التلوث أولاً وتقاديده قدر المستطاع».

##### المشوق

أكد المشوق أنه «في ظل تناغم الأزمت البيئية التي يعانيتها لبنان والتي أدت إلى تدهور في صحة اللبنانيين واقتصادهم، على أصحاب المؤسسات الصناعية أن يبادوا بمعالجة الملوثات والنفايات الناجمة عن أنشطتهم

## اعتصام لنقابات قطاع النقل في 25 الحالي

السائقين اللبنانيين من المزامحة غير المشروعة سواء من اللوحات الخصوصية ونات اللوحات المزورة والمكررة والعمالة غير اللبنانية.

وختم البيان بالإشارة إلى «أنه بناء على ما تقدم ومن موقع رفضنا لهزلة المعايبة الميكانيكية نعلن بدء خطة تحرك تصاعدي على الشكل التالي:

- ندعوة السائقين والمواطنين إلى اعتصام سلمي

8/8/2016 في الساعة الحادية عشر من يوم الخميس الواقع فيه

25/9/2016 في ساحة الكولا.

-دعوة السائقين والمواطنين إلى التجمع والاعتصام أمام مراكز المعايبة الميكانيكية على جميع الأراضي اللبنانية اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع فيه 2016/9/5».

كما قرر المجتمعون إبقاء اجتماعاتهم مفتوحة مواكبة للاحتجاجات التصعيدية.

<div><b>انتخاب الهيئة الإدارية الجديدة لمجلس نقابة موظفي مصرف لبنان</b></div>
أعلنت نقابة موظفي مصرف لبنان في بيان أمس، أنه «بعد إجراء الانتخابات التكميلية لمجلس نقابة موظفي مصرف لبنان بتاريخ 2016/7/29، حيث فاز فيها كل من: لبنا العلي، هناك فاضل، ناديا بواب، خالد مشاقفة، وجدي العلي، عباس عوضة وبشارة الحلو.
اجتمع مجلس النقابة بكامل أعضائه بتاريخ 2016/8/17 وانتخب الهيئة الإدارية الجديدة وكانت النتيجة بالتزكية على الشكل التالي: ناجي فاضل رئيساً، صخر عرب أميناً للسر، لبنا العلي أميناً للسر، ناديا بواب أميناً للصندوق.
أعضاء: حسن شريف، عابدة البتروني، غادة أبي ناصر، هناك فاضل، وجدي العلي، عباس عوضة وبشارة الحلو.